المرافقة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Accompanying within the framework of the National Microcredit Agency

بلمليايي أسماء

جامعة وهران 2، محمد بن أحمد

asma463@rocketmail.com

تاريخ الاستلام: 03 /12/2019 تاريخ القبول: 19/08/2020 تاريخ النشر : 31/12/2020

ملخص:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارها آلية من آليات إحداث النشاطات في الجزائر، فإنها تساهم في توفير فرص الشغل للأشخاص الراغبين في تحقيق وإنجاز المشاريع من خلال العمل على دعم وتوجيه المستفيدين، سواء من الناحية المادية أو المعنوية. فإلى جانب الإعانات المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تعمل هذه الأخيرة على تقديم مساعدات غير مالية تتمثل في مرافقة أصحاب المشاريع لإنجاح مشاريعهم، وذلك من خلال ما تقدمه من نصح وتوجيه وإرشاد للمستفيدين.

كلمات مفتاحية: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المرافقة، الدعم، التوجيه

Abstract:

The National Agency for Microcredit Management as one of the mechanisms for creating activities in Algeria, It contributes to providing job opportunities for people who want to achieve and accomplish projects by worcking to support and guide the beneficiaries, both finacially and morally. In addition to the material annoucements provided by the National Agency for the Management of Microcredit, the latter works to provide non-financial assistance in the from of Accompanying antrepreneurs to the success of their projects, through the guidance to the beneficiaries.

Keywords: The National Agency for Microcredit Management; Accompanying; Guidance; the support.

بلمليايي أسماء، الإيميل: asma463@rocketmail.com

مقدمة:

يعتبر القرض المصغر من بين أهم الآليات التي تساعد في القضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي، فهو يهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة واللاإستقرار المادي.خاصة وأنه يمس فئات لا بأس بها من المجتمع، تتمثل في الأشخاص البطالين وذوي الدخل غير المستقر.

يهدف القرض المصغر إلى خلق مناصب شغل ومساعدة الفئات الضعيفة والبطالة على الاندماج في المجتمع من خلال تكريسه لفكرة الاعتماد على النفس وإنماء روح المقاولة والمبادرة لدى المستفيدين منه.

سعت الدولة الجزائرية إلى اعتماد آلية القرض المصغر كوسيلة لمحاربة البطالة منذ سنة 1999، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، الأمر الذي أدى إلى استحداث هيئات أخرى تعمل على خلق مناصب شغل من خلال منح القروض المصغرة للفئة البطالة والباحثة عن العمل. من بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

بالرغم من حداثة نشأتها تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأدوات المعول عليها في مجال مكافحة البطالة وخلق مناصب الشغل. وذلك من خلال ما توفره من دعم ومرافقة للفئات المعنية والمستهدفة من صندوق القرض المصغر.

فهي تعتبر الهيئة المسيرة لجهاز القرض المصغر والمشرفة على دعم ونصح وتوجيه ومساعدة المستفيدين، وضمان متابعة الأنشطة المنجزة من طرفهم. وذلك من خلال مرافقة المستفيدين أثناء مختلف مراحل إنجاز المشروع، بدءا من كونه مجرد فكرة إلى إنشاءه ثم البدء في تنفيذه.

فما أهمية ودور المرافقة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنجاح المشروع المقدم من طرف المستفيدين؟

المبحث الأول: مضمون المرافقة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والإجراءات المتخذة لإنجاحها

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تكتفي بمنح الإعانات ذات الطابع المالي لصاحب المشروع، وإنما تعمل على تقديم إعانات أخرى غير مالية تتمثل في المرافقة التي يستفيد منها صاحب المشروع وتمكنه من تلقي النصح والإرشاد والتوجيه من طرف العون المرافق خلال كافة مراحل إنجاز المشروع.

المطلب الأول: الإطار القانوني لنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والخدمات المقدمة من طرفها

استحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.

وقد جاء ضمن هذا المرسوم أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي هيئة ذات طابع خاص يقع مقرها بالجزائر العاصمة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]. يتولى الإشراف عليها ومتابعة مجمل نشاطاتها الوزير المكلف بالتشغيل[3].

لقد كانت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند نشأتها سنة 2004 تحت وصاية وزارة التشغيل التي كانت ملحقة بالتضامن الاجتماعي. إلا أنه وفي سنة 2008 وبعد ضم قطاع التشغيل إلى قطاع العمل والضمان الاجتماعي وجعل قطاع التضامن الوطني تابعا لقضايا الأسرة والجالية الجزائرية بالخارج، احتفظت وزارة التضامن الوطني بوصاية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استنادا للمرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008[4]. وحل بذلك وزير التشغيل في كافة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذا الشأن[5].

توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خدمات مالية تتماشى مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي، والمتمثلين في الأشخاص البطالين أو ذو الدخل غير المستقر. تتمثل هذه المساعدات في:

- قرض بدون فائدة لا يتعدى 30.000دج موجه لشراء المواد الأولية.
- قرض بنكي مصغر للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 50.000دج إلى 40.000دج مع نسبة فوائد منخفضة تقدر ب80بالمئة إلى 90بالمئة[6]

وقد أعدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحصائيات موقوفة إلى غاية 2019، بينت من خلالها عدد مناصب الشغل المستحدثة وعدد الأشخاص المستفيدين من الخدمات المالية التي تقدمها وبيان نوعية هذه الخدمات، وفيما يلي جدولين توضيحيين يبينان ذلك.

حصيلة مناصب الشغل المستحدثة
إلى غاية 31 ديسمبر 2019

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	1 218 751
تمويل ثلاثي "الوكالة-البنك-المستفيد"	133 056
المجموع	**1 351 807**

حصيلة الخدمات المالية
إلى غاية 31 ديسمبر 2019

1. توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	832 247	%90,46
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	87 738	%9,54
المجموع	919 985	%100

2. توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	584 995	%63,59
رجال	334 990	%36,41
المجموع	919 985	%100

3. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

الفلاحة	125 301	%13,62
الصناعة الصغيرة	364 837	%39,66
البناء والأشغال العمومية	79 897	%8,68
الخدمات	182 806	%19,87
الصناعة التقليدية	161 857	%17,59
تجارة	4 404	%0,48
الصيد البحري	883	%0,10
المجموع	919 985	%100

4. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 - 29سنة	329 903	%35,86
30 - 39سنة	125288	31,32%
40 - 49سنة	292169	18,40%
50 - 59سنة	95 484	10,38%
فما فوق 60سنة	37 181	4,04%
المجموع	919 985	100%

5. توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون المستوى	143 333	15,58%
متعلم	13 869	1,51%
ابتدائي	137 385	14,93%
متوسط	458 903	49,84%
ثانوي	129 266	14,05%
جامعي	37 229	4,05%
المجموع	919 985	100%

6. حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	الجنس / العدد		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	589	1 040	1 629
المحبوسين المفرج عنهم	66	1 810	1 876
ضحايا المأساة الوطنية	174	228	402
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	770
المجموع	900	3 935	4 835

إحصائيات مستمدة من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [7]

لا تشمل المساعدات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إعانات مالية فقط بل تتضمن أيضا الإعانات غير المالية المتمثلة في التوجيه والمرافقة على مستوى الدوائر، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، إتاحة الفرصة لحاملي المشاريع من المشاركة في المعارض والصالونات لاكتساب المعارف والخبرات وخلق فضاء مناسب لتسويق منتجاتهم[8].

المطلب الثاني: التعريف بالمرافقة وخصائصها

تتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى المنشأة لغرض دعم التشغيل ومكافحة البطالة بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يستفيد المواطنون من التوجيه والمرافقة مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم[9].

أولا: تعريف المرافقة

يمكن تعريف المرافقة على أنها إتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي، استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة، تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد، متابعة المؤسسة الفتية لفترة تكون عموما طويلة[10].

وقد عرفها السيد أندري لوتأوسكي باعتباره المسئول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا على أنها "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"[11]

وبذلك فإن المرافقة تتمثل في توفير مختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة لخدمة المؤسسة وهي تشمل الاستقبال والإعلام والتوجيه وتقديم الاستشارة خلال كافة مراحل إنشاء المؤسسات وتطويرها وتقديم الخدمات المناسبة لأجل تطويرها وإنمائها[12].

ثانيا: خصائص المرافقة الجيدة

تتميز المرافقة الجيدة والفعالة بمجموعة من الخصائص والمميزات تتمثل في:

الارتباط: ويشمل ذلك توافق وتطابق إمكانيات وكفاءات صاحب المشروع مع نوعية المشروع المقدم من طرفه، الأمر الذي يعكس توافقا متواصلا بين المشروع وحامله، مما يسمح بتأمينهما من المشاكل المتوقع حدوثها مستقبلا ومعرفة صاحب المشروع واضطلاعه على مشروعه بشكل كافي يمكنه من معالجة كافة العراقيل والإشكالات المرتبطة به، الظاهرة منها والخفية.

الارتكـاز على الشـخص: إن عملية المرافقة المقدمة لحامل المشروع تكون خلال فترة زمنية محدودة ينبغي للمقاول خلالها الاستفادة من كل النصائح والخبرات المقدمة له في إطار المرافقة، حتى يتمكن من إدارة مشروعه والتحكم فيه بالشكل المطلوب مستقبلا.

وبذلك فإن صاحب المشروع لا يكتفي بالاستفادة من الخدمات ذات الطبيعة المالية المقدمة له، وإنما ينبغي عليه استغلال كافة الخدمات غير المالية المقدمة له من طرف الخبراء والمختصين وتسخيرها لخدمة مشروعه.

الاستقلالية: إن المرافقة تتطلب من المرافق أن يجعل صاحب المشروع يستوعب جيدا فكرة الإنفاق العقلاني لتسيير استثماراته ومشاريعه،[13] حتى يتمكن في المستقبل من إدارة مشروعه بصفة جيدة من الناحية المالية بكل استقلالية وأريحية.

تسيير الفشل: يجب على المرافق أن يتعامل بشفافية تامة مع حامل المشروع ويصارحه منذ البداية بقابلية المشروع لعدم التحقق والتجسيد. كما يتوجب على المرافق أن يكون ذو خبرة وكفاءة عالية تسمح له بمساعدة حامل المشروع على تجنب الأخطاء المتعلقة بالمشروع وتصحيحها في حال وقوعها. وذلك من خلال التشخيص الموضوعي للأخطاء والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها.

الاحترافية: يجب أن تشمل المرافقة على الاحترافية بغض النظر عن الفئات المستهدفة منها. حتى وإن كانت تتعلق بفئة البطالين وذوي التأهيل الضعيف التي يجب أن تحظى بمرافقة خاصة تتماشى ومؤهلاتهم المحدودة. إذ يرى المختصون أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي بمرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية. لذلك فإنه يتوجب على المرافق التوضيح لحامل المشروع كافة العناصر المتعلقة بإنشاء المشروع والتحدث باحترافية كبيرة مع صاحب المشروع حتى يتمكن من وضع مشروعه في الموضع الصحيح[14].

إن ضمان نجاح وفعالية المشروع يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية المرافقة، فإذا كانت هذه الأخيرة فعالة تشمل كافة الأسس المتعلقة بجودة الخدمة المقدمة وتستهدف إنجاح المشروع وتوجيه حامله نحو الوجهة الصحيحة، لا شك في أن ذلك سوف ينعكس بصورة ايجابية على المشروع وحامله معا.

المطلب الثالث:مضمون المرافقة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والإجراءات المتخذة لإنجاحها

تبدأ المرافقة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ اتصال صاحب المشروع أو المستفيد بالمرافق لتستمر خلال كافة مراحل إحداث النشاط وبعد الشروع فيه. إضافة إلى ذلك يستفيد الشخص المؤهل لإعانة آلية القرض المصغر من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واستشارتها بدون أي مقابل وهو الإجراء الذي كان يفتقد في الصيغة القديمة[15].

أولا: مضمون المرافقة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن المرافقة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسمح لها بأن تكون ذات فعالية في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل والمساهمة في خلق مناصب الشغل وتقليص نسبة البطالة.

فالقرض المصغر في صورته الجديدة والممنوح في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يوفر العديد من الامتيازات غير المادية المتمثلة في التوجيه والإرشاد والمساعدة، يقدمها العون المكلف بإتمام عملية المرافقة أو ما يسمى بالمرافق.

إن طالب القرض المصغر يستفيد من مرافقة دائمة من قبل خلايا الدوائر، من أجل إنجاح مشروعه والانتقال به من مجرد كونه فكرة إلى التجسيد الفعلي وإلى غاية تسديد كل القرض، وتتمثل هذه المرافقة في:

❖ **النصح والإرشاد**

بحيث يقوم مرافق طالب القرض المصغر في إطار المهام المسندة إليه بتقديم النصائح والإرشادات للمستفيد والتي تساعده في اختيار المشروع والعمل على إنجاحه.

❖ **المساعدة التقنية**

تقوم الوكالة وبفضل مرافقيها بتقديم يد العون لكل طالب للقرض المصغر لتذليل كل الصعوبات والعراقيل التي تعترض السير الفعلي للمشروع، وإن تطلب الأمر الانتقال مع المقاول إلى الهيئات أو الجهات التي حالت دون مواصلة تجسيد المشروع[16].

❖ **التكوين**

حيث تقوم الوكالة وبفضل فريق مكونيها من تقديم دروس تكوينية حول مختلف المقاييس التي يحتاجها المقاول في حياته المهنية والتي تؤدي إلى نجاح المشروع وتحقيق الغاية المرجوة منه.

❖ **المشاركة في المعارض**

توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر هياكلها المحلية، الجهوية والوطنية دوريا إمكانية تسويق منتجات المستفيدين من جهاز القرض المصغر عبر المشاركة في المعارض المنظمة دوريا، حيث يستفيد مقاول جهاز القرض المصغر من تكفل تام من النقل إلى الإيواء والإطعام.

❖ **الإشهار المجاني عبر الإنترنيت**

لقد أطلقت مؤخرا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبهدف تدعيم خدماتها غير المالية المقدمة للمستفيدين من جهازها، البوابة الإلكترونية الجديدة بعد أن تم تحديث الموقع الخاص بالوكالة. حيث أصبح يستجيب لآخر المتطلبات الإلكترونية حتى يتمكن كل المستفيدين من الترويج لمنتجاتهم عبر موقع الإعلانات وبطريقة مجانية، بمجرد التسجيل وتحميل المعلومات المتعلقة بهم وبمنتجاتهم.

كما يوفر الموقع الحديث للوكالة عبر www.angem.dz كل المعلومات التي يحتاجها طالب القرض المصغر[17].

وبذلك يمكن القول أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد وفرت لأصحاب المشاريع كافة الإمكانيات والإعانات غير المالية اللازمة والتي تمكنهم من الحصول على الدعم والتوجيه والإرشاد الكافي لإنجاح مشاريعهم. وأوردت إحصائيات عن هذه الخدمات غير المالية ضمن موقعها الرسمي ضمن الشكل المبين أعلاه.

حصيلة الخدمات غير المالية إلى غاية 31 ديسمبر 2019	
الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	109 793
التكوين في مجال التعليم المالي العام	101 079
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1 560
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	3 751
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	**216 183**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	90 275
صالونات عرض/بيع	27 237
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**333 695**

إحصائيات مستمدة من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[18]

ثانيا: الإجراءات المتخذة لإنجاح عملية المرافقة:

من أجل تأطير عملية المرافقة استفاد الأعوان المكلفون بعملية المرافقة من دورات تكوينية ساهم في إثرائها مجموعة من خبراء مكتب العمل الدولي، تلقى فيها الأعوان المرافقين مختلف أنماط وأساليب التعامل وكيفيات تحليل المعطيات واستغلالها من أجل التوجيه الصحيح للمستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[19].

من جهة أخرى سعت الوزارة المعنية والمتمثلة أساسا في وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع قطاعات مختلفة أهمها قطاع التعليم والتكوين المهنيين. وذلك في إطار توجه الوزارة الرامي إلى تطوير السياسة القطاعية للتكفل بالشباب من خلال وضع آليات لمرافقة الشباب قبل أثناء وبعد مرحلة التكوين.

من بين هذه الاتفاقيات، الاتفاقية المبرمة بتاريخ 17 فيفري 2008 بين القطاعين والتي اتفقا فيها الطرفان على تنفيذ التزامات متبادلة من شأنها أن تحقق أهدافا عملية في مجال دعم وترقية التشغيل. تستجيب لمعيار النوعية المطلوب، لأن الأمر يتعلق بترقية آلية القرض المصغر لدى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين[20].

بمقتضى هذه الاتفاقية، يلتزم قطاع التضامن الوطني من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتنشيط أبواب مفتوحة على آلية القرض المصغر بصفة منتظمة على مستوى جميع الولايات في إحدى المؤسسات التابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين، إلى جانب ذلك التكفل بالمتربصين المائة الأوائل من المتفوقين عبر التراب الوطني، إذ يقوم قطاع التضامن الوطني بتلقينهم تقنيات إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة بإشراف من إطارات تابعة للوكالة مؤهلة من طرف مكتب العمل الدولي. إضافة إلى تقديم الدعم والنصح والإرشاد لأصحاب المشاريع المتخرجين من قطاع التكوين والتعليم المهنيين، سواء تعلق الأمر بتجسيد نشاطاتهم أو بالاستفادة من برنامج 100 محل في كل بلدية.

من جهته يلتزم قطاع التكوين والتعليم المهنيين بأن يضع تحت تصرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المحلات اللازمة التي تعقد بها الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة على جهاز القرض المصغر وكذا صالونات العرض والبيع، إضافة إلى ذلك ضمان وتوفير الوسائل المتعلقة بتنظيم الدورات التكوينية، كقاعات التدريس وكذا تنظيم التظاهرات ومعارض بيع منتجات النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[21].

أبرمت اتفاقية أخرى بين وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج من جهة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى ممثلة بالمنظمات الطلابية[22]، تضمنت الاتفاقية التزامات بمساعدة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المشاريع والمقاولين من الطلبة الجامعيين حاملي الشهادات في إطار جهاز خلق النشاطات المصغرة، من خلال تقديم المساعدة والدعم والنصح والإرشاد والمرافقة. وتتكفل من جهتها المنظمات الطلابية بدورها بالنشاطات الإعلامية والتحسيسية على مستوى الجامعات، لفائدة الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، بالإضافة إلى ذلك تسعى التنظيمات الطلابية إلى المساهمة في عملية المرافقة وتقديم الترشيحات من الطلبة الراغبين في الاستفادة من الجهاز، بعد تعريفهم به وبشروط التأهيل المطلوبة والالتزامات المالية المفروضة، لذلك يتعين على الطلبة تعين ممثلين عنهم للمشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوكالة في مجال إنشاء المؤسسات المصغرة[23].

المبحث الثاني: تجسيد المرافقة من خلال كافة مراحل إنجاز المشروع

يستفيد صاحب المشروع من عدة مزايا وإعانات ذات الطبيعة غير المالية منذ كون المشروع مجرد فكرة ثم البدء فيه إلى غاية تجسيده على أرض الواقع، وذلك من خلال الدعم والمرافقة الممنوحة له خلال كافة مراحل إنجاز المشروع.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإنشاء القانوني للمشروع

تتمثل هذه المرحلة في صياغة الفكرة الأولية للمشروع وبلورتها بطريقة عملية لتتماشى مع مؤهلات المقاول ومتطلبات السوق من جهة، والاستعدادات المالية والمادية المفتوحة من قبل الوكالة والموفرة من قبل صاحب الفكرة من جهة أخرى.

إن الطبيعة الاجتماعية والتكوينية للفئة المستهدفة من آلية القرض المصغر تقتضي ضرورة تبسيط وتسهيل الإجراءات لأجل استيعابها من طرف هذه الفئة.

في أول خطوة لتحقيق ذلك بادرت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند اعتمادها للهياكل اللامركزية إلى بلوغ فكرة مفادها تقريب الآلية من الفئة المعوزة وذات الدخل المحدود أو المنعدم. لذلك أنشأت عددا من التنسيقيات على مستوى كل الولايات، مع أخذ الاعتبار للولايات ذات الكثافة السكانية المرتفعة. كما أنشأت إضافة إلى ذلك وكالات جهوية لتسهيل عملية الربط بين الهياكل المركزية والهياكل اللامركزية. كما عينت الوكالة على مستوى كل دائرة عددا من الأعوان التابعين لها يطلق عليهم اسم المرافقين، وأسندت لهم عدة مهام من بينها الربط والتنسيق بين المقاول والجهاز، ثم إتمام كل العمليات المتعلقة بإنشاء النشاط المصغر التي تبدأ وتنتهي بفكرة المرافقة،[24] ويتم ذلك من خلال عدة خطوات تتمثل في:

أولا: مرحلة إيداع الملف على مستوى المرافق

يتم ذلك عند اتصال المقاول بالمرافق للمرة الأولى، حيث ترتب معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال أو مرحلة إيداع الملف على مستوى المرافق. ويتم خلال هذه المرحلة تقديم المعلومات للمقاول وتوجيهه نحو المشروع الذي يتناسب ومؤهلاته، كما يتم خلال هذه المرحلة تحليل وتقييم إمكانيات المشروع من حيث الشكل، المنتج والسوق[25].

وتعتبر هذه المرحلة أول اتصال بين حامل المشروع والمرافق، وتقوم أساسا على التعارف بينهما من جهة، وتحديد حالة المشروع وإمكانية تقدمه من جهة ثانية. لذلك فإن هذه المرحلة تتخذ عادة طابعا إعلاميا

حيث يقوم المرافق بالتوضيح لحامل المشروع شروط وكيفيات الاستفادة من الجهاز كما يساعده قبل إتمام الملف في تأكيد وتصحيح أو تعديل فكرة المشروع التي تكون لديه. وعند الاستقرار على النشاط المناسب يستكمل المعني الملف بإحضار الوثائق التي تبث السن والمقر والمؤهل المناسب، مع تصريحه بالقدرة على دفع المستحقات المالية المقررة، من مساهمة شخصية واستحقاقات صندوق الضمان، إضافة إلى تقديمه ما يبث عدم استفادته من صيغ الدعم والإدماج المهني والاجتماعي الموجودة، وهذا من أجل تفادي الجمع بين الاستفادة ولضمان تعميمها[26].

وبذل فإن مرحلة إيداع الملف أو ما تسمى بمرحلة الاستقبال يتم من خلالها أخذ فكرة عامة حول المشروع المقدم وأهميته والنتائج المرجوة منه. ويقوم المرافق خلال هذه المرحلة بمحاولة معرفة الخدمات التي يمكن تقديمها لصاحب المشروع وإبراز أهمية وضرورة المرافقة لإنجاح واستمرارية المشروع. تبعا لذلك يتطلب القيام بهذه المهام وجود هيئة ذات كفاءة مهنية وخبرة عالية في الميدان تسمح باستقبال حامل المشروع وتوجيهه الوجهة الصحيحة. والإجابة على مختلف الأسئلة المقدمة من طرف المقاولين[27].

يقوم المرافق وعلى حساب الوكالة بإجراء الدراسة التقنو اقتصادية التي يتطلبها النشاط أو المشروع. وهي النقطة الإيجابية التي تم تداركها والتي كانت تتسبب سابقا في محدودية آلية القرض المصغر. فالذي كان يحدث في السابق هو مطالبة المتقدم للاستفادة بضرورة إرفاق الملف بالبطاقة الوصفية للمشروع حسب النموذج المعد من طرف وكالة التنمية الاجتماعية والمقدم من طرف مندوبي تشغيل الولايات. فقد تضمن النموذج السابق العناصر الأساسية التأسيسية التي تبين طبيعة النشاط، الفاتورات النموذجية للتجهيزات الواجب اقتناؤها ، إضافة إلى طلب الاستفادة من سلفه القرض المصغر بنسبة فائدة منخفضة. وبما أن الآلية موجهة إلى فئة من المجتمع تتميز بمحدودية الدخل والمستوى العلمي والمهني، فلم يتوافق الشرط المتعلق بضرورة تقديم ملف مرفوق ببطاقة وصفية للمشروع وما تضمنته من جزئيات مع قدرات صاحب المشروع الذي عجز عن التوفيق بين النموذج المقدم من طرف مندوب التشغيل وما طلب منه عمليا[28].

ثانيا: مرحلة إيداع الملف على مستوى التنسيقية

بعد فحص الملف وإجراء الدراسة المطلوبة، يقوم المرافق المسئول بإيداع الملف على مستوى التنسيقية التابع لها، من أجل التمكن من إجراء فحص ثاني يقرر بناءا عليه ما يراه مناسبا، وغالبا ما يتم تقرير المرور

للمرحلة الموالية، باعتبار أن المرافق هو عون تابع للتنسيقية تتمثل مهمته في القيام بالفحص الأولي والذي يعتبر نهائي[29].

ثالثا: مرحلة استدعاء اللجنة الولائية للتأهيل

اللجنة الولائية للتأهيل هي هيئة مكونة من المنسق رئيسا وممثلي البنوك والمؤسسات المالية أعضاءا، إلى جانب أصحاب المشاريع مرفوقين بمرافقيهم، إضافة إلى ممثلي الغرف والجمعيات التي يرى الرئيس ضرورة استدعائهم. بحيث يملك السلطة التقديرية في تحديد تكوين اللجنة واستدعائها.

تجتمع اللجنة على مستوى التنسيقية من أجل أن يتم مناقشة ودراسة المشاريع وإمكانيات التمويل المتاحة ومستوياتها، وهذا طبعا بمعية الشريك الأساسي المتمثل في البنوك[30].

رابعا: مرحلة إيداع الملف على مستوى البنك

تتقرر مشاركة البنك في التمويل بحسب نوع المشروع وكلفته ليقوم المرافق في كل الأحوال باستكمال الإجراءات على مستوى الوكالة البنكية، التي تقرر لجنة التأهيل باتفاق مسبق مع البنوك وبإعمال معايير متفق عليها، إحالة ملف التمويل عليها، وبموجب نفس التعليمة لا يملك البنك سلطة مطلقة في رفض ملف حائز على شهادة التأهيل، إلا إذا تضمن نقص أو غموض. وحتى في هذه الحالة يعود للمنسق وحده تقرير ذلك، إذ يقوم المرافق بمعية صاحب المشروع بإتمام كافة الإجراءات اللازمة لانطلاق النشاط من الناحية القانونية والعملية[31].

المطلب الثاني: مرحلة الإنشاء القانوني للنشاط

إن مرافقة صاحب المشروع لا تقتصر فقط على مرحلة ما قبل الإنشاء القانوني للمشروع أو النشاط، أي لا تتوقف عند توجيه ونصح صاحب المشروع بالعروض التي تناسبه وتتماشى مع مؤهلاته، بل إن هذه المرافقة تستمر حتى عند القيام بالإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء المشروع.

إن الإنشاء القانوني للمؤسسة أو النشاط يتمثل في استكمال إجراءات الإعلان عنها قانونيا وتجاريا من خلال الحصول على السجل التجاري الخاص بممارسة النشاط أو بطاقة الحرفي، وقبلها إتمام إجراءات فتح الحساب على مستوى الوكالة البنكية المسئولة عن عملية التمويل وأي إجراء آخر يرى المرافق ضرورة القيام به. في مقابل ذلك يتعين على المستفيد من المشروع أو صاحب النشاط القيام بدفع كافة الاستحقاقات المالية اللازمة لتحرير المساهمة الشخصية في الحساب البنكي واشتراكات صندوق الضمان على مستوى الحساب

المفتوح خصيصا لهذا الغرض. وتعتبر وصولات الدفع المقدمة للمستفيد بمثابة دليل على إيفاء صاحب المشروع بالتزاماته المالية، إذ يقدم هذه الوصولات للمرافق الذي يتابعه ويوجهه لتحضير الملف الخاص بالاستفادة من القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة وتحرره في الحساب البنكي المفتوح من قبل المستفيد[32].

يتم خلال مرحلة إنشاء المشروع تقديم العديد من الخدمات من طرف المرافق تتمثل في:

-إعداد وتشكيل الملف الخاص بإنشاء المشروع، الذي يتضمن تقديم صاحب المشروع، وصف المشروع، وصف السلعة أو الخدمة المقدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج، الملف المالي ...

- البحث عن الوسائل المالية (قروض، إعانات، مساعدات)

-القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية

- المرافقة يمكن أن تشمل أيضا المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع[33]

يسعى المرافق خلال مرحلة الإنشاء القانوني للمشروع إلى تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك للأسباب التالية:

- أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، من خلال الاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين. إذ يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حال فشل المشروع، لأنها تعتبر مكسب معرفي في حال قيامه بمشروع جديد.
- تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة لربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة[34].

المطلب الثالث: مرحلة انطلاق النشاط أو المشروع

تهدف هذه المرحلة إلى محاولة التأكد من مدى سيرورة ونجاح المشروع وإمكانية استرجاع الأموال المقدمة لحامل المشروع على سبيل القرض[35].

بمجرد حصول المستفيد أو صاحب المشروع على صك بنكي، تحرر استفادته من المواد الأولية أو التجهيزات والمعدات اللازمة، حيث يقوم البنك والمرافق أو أحدهما بالخروج الميداني لمحل ممارسة النشاط من أجل مراقبة ومعاينة التجهيزات والمعدات وإعداد محضر عن ذلك.

تنتهي هذه الخطوة بتوقيع رهن على التجهيزات لمصلحة البنك بالدرجة الأولى أيا كانت صيغة التمويل المساهم به[36]، وهو ما يجعل الوكالة في الدرجة الثانية، على أن يكون الرهن لحسابها في الدرجة الأولى إذا كانت الجهة الوحيدة المكلفة بالتمويل [37].

إن المتابعة بعد انطلاق المشروع تتم عادة عن طريق مواعيد شهرية مع حامل المشروع خلال السنتين الأوليتين لانطلاق المشروع، ويتم البحث خلال هذه المواعيد في عدة مسائل تهم صاحب المشروع كالتسيير، الجانب التجاري والبحث عن الزبائن، الرؤية الإستراتيجية وغيرها.

في حال وجود مشاكل تتعلق بسيرورة المشروع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المشروع لأجل التوصل لإيجاد حل لهذه المشاكل.

تواجه مرحلة ما بعد إنشاء المشروع عدة عراقيل وإشكالات تحد من نجاحها وفعاليتها من أهمها:

- نقص ومحدودية التمويل المخصص للمتابعة بعد إنشاء المشروع.

- ضعف الكفاءات المخصصة والمجندة لمرحلة المتابعة بعد الإنشاء. إذ أن هذه المتابعة تتعلق بمشاريع جديدة ينبغي الوقوف على سيرورتها والعمل على إنجاحها. لذلك لابد من توفير خبرات وكفاءات عالية تتناسب وطبيعة هذه المرحلة. فالمشروع الجديد يحتاج في غالب الأحيان إلى مراقبة ومتابعة مستمرة من طرف خبراء ومتخصصين في مجال التنظيم، التسيير المالي، التسيير التجاري، تحليل القرارات الإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير الجبائي.

يظهر من خلال الواقع العملي أنه يصعب في كثير من الأحيان توفير كل هذه الكفاءات والخبرات. إذ يستحيل توفير أشخاص يملكون خبرات ومعارف كبيرة في مجالات مختلفة[38].

- إن المتابعة بعد الإنشاء تتطلب إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف حاملي المشاريع، تتعلق هذه الأسئلة بمجالات معقدة وواسعة. وعدم الإجابة عنها بصورة سليمة ودقيقة يؤثر على المشروع ويؤدي إلى نتائج سلبية. وبذلك فإن مرحلة المتابعة بعد الإنشاء ينبغي أن تبنى على علاقة تشاوريه بين صاحب المشروع والهيئة المرافقة[39].

خاتمة:

بعد عرض مختلف مراحل إنجاز المشروع المقدم في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يمكن القول أن المرافق يصاحب ويرافق صاحب المشروع في كافة مراحل الإنجاز، منذ أول خطوة فيه إلى غاية البدء والانطلاق فيه، الأمر الذي يساعد صاحب المشروع ويوفقه في إنجازه.

النتائج:

من خلال دراسة موضوع المرافقة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نخلص للنتائج التالية:

- أن أصحاب المشاريع المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يستفيدون من إعانات غير مالية تتمثل في المرافقة
- أن المرافقة المقدمة من طرف الأعوان المكلفين بها تشمل النصح والإرشاد والتوجيه والدعم
- أن أصحاب المشاريع يستفيدون من المرافقة خلال كافة مراحل إنجاز المشروع، بدءا من كونه مجرد فكرة إلى القيام بالإجراءات والخطوات المتعلقة بإنجازه وحتى أثناء انطلاقه والبدء فيه
- أن المرافقة تعتبر من أهم الآليات الفعالة والأساسية لإنجاح المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الاقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- يتوجب على المرافقين القيام بالمهام المطلوبة منهم على أكمل وجه وبنزاهة ومصداقية
- يجب على المرافق عند القيام بمهامه مراعاة مؤهلات صاحب المشروع من جهة والعمل على توجيهه بالشكل الذي يتماشى وتطلعاته
- العمل على تأطير وتكوين المرافقين حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بالشكل المطلوب.

قائمة المراجع:

- **المقالات:**

1- عبد الفتاح بوخمخم، صدارة سايبي "دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، واقع التجربة الجزائرية" المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الثالث، 2011

2- صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال"دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الرابع، العدد الأول، ديسمبر 2017

3- محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي "دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة، إشارة إلى هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر" مجلة الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، جانفي 2019

- **الرسائل الجامعية:**

1- عبد الله قادية، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون الاجتماعي، جامعة وهران، 2010، 2011

- **المداخلات:**

1- شريفي صارة، حداد محمد، "تقييم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ملتقى وطني حول "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" المنعقد بجامعة الشهيد لخضر حمة الوادي، يومي السادس والسابع ديسمبر 2017 ، على الرابط file:///C:/Users/HP/Desktop/engem/21.pdf تاريخ التصفح 20 جانفي 2020

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكالة سطيف "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر، بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 19 نوفمبر 2017 على الرابط ANGEM-GEW-2017.pdf تاريخ التصفح 11 جانفي 2020

3- كمال زيتوني، كريم جايز "المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر " ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" المنعقد بتاريخ 15، 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة. بحث منشور ضمن موقع موسوعة

الاقتصاد والتمويل الإسلامي على الرابط https://iefpedia.com/arab/?p=31681 تاريخ الاضطلاع 20 مارس 2020

4– النصوص القانونية:

المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004

المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008، الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2008

5– المراجع الإلكترونية:

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/

هوامش:

[1]– محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي "دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة، إشارة إلى هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر "دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الرابع، العدد الأول، ديسمبر 2017 ، ص 186

[2]– أنظر المادة الثالثة والرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004

[3]– أنظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 04-14

[4]– الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2008

[5]– قادية عبد الله، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون الاجتماعي، جامعة وهران، 2010، 2011، ص 246

[6]– صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال"دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الرابع، العدد الأول، ديسمبر 2017، ص 103

[7]– أنظر بهذا الشأن الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط
https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/تاريخ التصفح 20 مارس 2020

[8]– نفس المرجع، ص 103

[9]– شريفي صارة، حداد محمد، "تقييم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ملتقى وطني حول "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" المنعقد بجامعة الشهيد لخضر حمة الوادي، يومي السادس والسابع ديسمبر 2017، ص 11 على الرابط file:///C:/Users/HP/Desktop engem/21.pdf تاريخ التصفح 20 جانفي 2020

[10]– عبد الفتاح بوخمخم، صدارة سايبي "دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، واقع التجربة الجزائرية" المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الثالث، 2011، ص 400

[11]– كمال زيتوني، كريم جايز "المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر " ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" المنعقد بتاريخ 15، 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة. بحث منشور ضمن موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص 3، على الرابط
https://iefpedia.com/arab/?p=31681 تاريخ الاضطلاع 20 مارس 2020

[12]– نفس المرجع، ص 3

[13]– صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال، المرجع السابق، ص 99

[14]– نفس المرجع، ص100

[15]– عبد الله قادية، المرجع السابق، ص 258

[16]– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكالة سطيف "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر، بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 19 نوفمبر 2017، ص 19، على الرابط engem/ANGEM-GEW-2017.pdf تاريخ التصفح 11 جانفي 2020

[17]–نفس المرجع، ص 20

[18]- أنظر بهذا الشأن الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/ تاريخ التصفح 20 مارس 2020

[19]– عبد الله قادية، المرجع السابق، ص 258

[20]– نفس المرجع، ص 258

[21]– نفس المرجع، ص 259

[22]– تتمثل هذه التنظيمات الطلابية في التضامن الوطني الطلابي، المنظمة الوطنية للطلاب الجزائريين، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني، الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين.

[23]– عبد الله قادية، المرجع السابق، ص 259

[24]– نفس المرجع، ص 257

[25]– صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال، المرجع السابق، ص 96

[26]– نفس المرجع، ص 257

[27]– صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال، المرجع السابق، ص 97

[28]– نفس المرجع، ص 255

[29]– نفس المرجع، ص 256

[30]– عبد الله قادية، المرجع السابق، ص 256، أنظر في هذا الشأن أيضا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكالة سطيف "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي، المرجع السابق، ص 18

[31]– عبد الله قادية، المرجع السابق، ص 257

[32]– نفس المرجع، ص 257

[33]– صاطوري الجودي، عمامرة ياسمينة، بوعلاق نوال، المرجع السابق، ص 97

[34]– نفس المرجع، ص 97

[35]– نفس المرجع، ص 98

[36]– نفس المرجع، ص 257

[37]- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكالة سطيف "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي، المرجع السابق، ص 24، 25

[38]- صاطوري الجودي، المرجع السابق، ص 98

[39]– نفس المرجع، ص 99